حلم الحكومة العالمية

بين الخيال والواقع

— ٢ —

للأستاذ وحيد الدين الشريف

يذهب المناضلون عن قضية الحكومة العالمية، من كتّاب السياسة وفقهاء الاجتماع، في هذا العصر، إلى وجوب الدعوة إلى « دستور عالمي » والتبشير بقانون أساسي موحّد يحكم المجتمع الدوليّ الذي ستنضوي أمم كافة تحت لوائه وتأتمر بمشيئة رائيسة بسلطانه وأحكامه، فيكون مثلها مثل المجتمعات الوطنية في خضوعها لأحكام دساتيرها القومية على تباين صورها وأشكالها.

وكما أن الدستور الوطني يهدف أول ما يهدف إلى الحد من كل سلطة أو طغيان للأفراد أو الهيئات أو الطوائف، يخشى منها على الحريات الفردية أو الحقوق المدنية العامة، فإن هذا الدستور العالميّ الموضوع سيهدف أول ما يهدف إلى الحد من سلطان السيادات الوطنية المتنازعة، أو إلى محاولة اختزالها لتصل إلى الحد الأدنى الذي يمكن معه أن تندمج فيما يجوز تسميته بسيادة عالمية واحدة تتمتع بهذا الدستور العالميّ، أو بالحريّ لهذه الحكومة العالمية الجديدة التي سيكون لها هيئة عليا لا تعلو عليها هيئة أخرى من أي لون من ألوان السلطان، فتتضاءل كل دولة مهما تكن صغيرة في حدود السكان محدودة في نطاق الموارد، إلى حقوقها الدولية في ظل هذا الدستور الذي ينظم تنظيماً جامعاً حدود هذه الحقوق والحريات. على أنه لا يجمل أن يفوتنا أن الاستقراء السليم للواقع التاريخي في متعاقب مراحله وأدواره، منذ أقدم العصور إلى اليوم، يجب أن يكون سنادنا الأول في رسم الحدود والاحتمالات والخطوط الأساسية لكل تخريج جديد لأي نظام من النظم أو أية مرحلة تشريعية من مراحل التطور التشريعي المرتقبة، سواء في الميدان القوميّ الضيق أو في الميدان الدوليّ الفسيح.

هذا الاستقراء ذاته لا يزال يؤكد بأدلته المادية من اجتماعية واقتصادية، بل وسيكولوجية، وهي أدلة كلها واضحة وناصعة، أن الانكار المطلق لسلطان السيادات القومية ليس ميسوراً أو جائزاً على علاته. وهو كما ظل في القديم حلماً من الأحلام لا يزال

في هذا العصر المتشابك العلائق والصلات موصولاً بمنطقة دالبرتوبياه المتحدة ، وليس يسعيد الواقع الملزم للناس بقوة حقائقه ودرئ أحداثه ؛ ومن ثم فإن أي دستور عالمي يقوم على مبدأ إنكار السيادات القومية للاعتراف بسيادة عليا واحدة ، أو الاداة من مدى سلطانها الحاضر تمهيداً لادماجها في سيادة عالمية واحدة ، مثل هذا الدستور يعد بحكم منطق الاستبراء التاريخي السليم حلماً من الاحلام البعيدة التحقيق هو الآخر ، لا في الحاضر فحسب ، بل وإلى مستقبل زمني بعيد .

وليس تخريج كهذا التخريج ضرباً من التشاؤم المقنوت ، بل هو دعوة واقعية ، أمينة واستملاء صادق من سمع الاتجاه الحضاري الراهن الذي تنحوه البشرية اليوم وسط خضم زاخر من مشكلاتها وتوارقها وعديد أخطارها ، بالرغم مما حاوله الرأي العام العالمي — إن جاز هذا التعبير — في عقبي حربين عالميتين زلزلتا قوائم النظم السياسية والاجتماعية فيه ، أن يفطي على هذه الحقائق السافرة ، بمثالية دولية قوامها هذا البريق الخلب ، بريق العدالة العالمية ومنظمات الأمن الاممي « المسلح » على عهد العصبة السابق وعهد هيئة الأمم المتحدة الذي نعاصره ونشهد على مضض مهازله ، كما شهدنا مهازل سلفه من قبل .

فلم يحدث إذن في أي دور من أدوار التاريخ السياسي المتلاحق المتقدمات والنتائج ، مثل هذا الكران الخيالي لسلطان السيادة ، بل الذي حدث وثبت هو العكس ، إذ ظلت سيادات الحكومات الوطنية تبرز تدريجاً إلى الوجود ، وتتحدد معانيها وأصولها ، بعد أن انبعثت هذه المعاني والأصول من صميم السلطان المقدر في وعي الجماعة أو في ضميرها الجمعي ، وأخذت تبرز بسلطانها المادي في مظاهر خارجية بارزة ومحددة . وقواعد السيادة ومناشؤها التي يحدثنا عنها علم القانون الدولي ، تكفل علم الاجتماع بطريقته التحليلية الخاصة بتبيان الأدوار والمراحل التي نرت بها فكرة السيادة في المجتمع الانساني ، منذ أن كانت السلطة الأبوية هي معيار الأحكام والقيم في المجتمع ، قبل أن تتلاشى في المرحلة التالية التي عُقد فيها لواء السلطان للأم ، وهكذا ظلت فكرة السيادة متدرجة المراحل والصور من مجتمعات ما قبل التاريخ حتى بلغت أوضاعها الراهنة في مجتمعات الحضارة ، وتحددت قواعدها وأحكامها في الفقه الدولي الحديث .

ويحدثنا التاريخ أن المجتمعات التي يبلغ فيها التنظيم السياسي ذروته لا تألو جهداً في اقحام العنصر العسكري وسياسة النفوذ والقوة في برامج حياتها الخارجية أو سياستها الدولية . ومثل هذه المجتمعات في هذه الناحية مثل المجتمعات البدائية أو المتخلفة ليست في مضمار التحضر ، فالدولة ما أن تترحد عناصرها ويشتد ساعدها وتحس قوتها ، لا تلبث أن تطمح الى سياسة خارجية توسعية فتحاول أن تمد سلطان سيادتها على جيرانها المستضعفين

لتسيطر عليهم بعد أن تتخلى عن سيادتهم بتمامها أو تحد منها إلى أبعد حد بحيث تصبح مجرد مظهر أو صورة ، كذلك مجتمعات أو أمم الصينية واليابونية لا تعرف لنفسها سلطان السيادة إلا بعد أن تتخلى عجافها وجموع همجها عن سيادات غيرها من الأمم لتبني بعد ذلك سيادتها وسلطانها الامبراطوري ، دام هذا السلطان كثيراً بعد ذلك أم لم يدم .

فالحد من سلطان السيادة أو تحويره جملة لا يمكن أن يأخذ غير طريق واحد هو دائماً طريق غير مباشر ، إذ أن هذا الحد أو التحوير لا يمكن أن يتحقق إلا عن طريق فرض الدولة ذات السيادة قوتها وسلطانها على دولة أخرى فتفقدها سيادتها أو تحيل هذه السيادة كما قلنا مجرد صورة أو مظهر ، بحيث تفقد هذه الأمة المسودة شخصيتها الدولية تماماً . أما أن تتنازل الدولة عن سيادتها جملة أو أجزاء ، عن طواعية ورضا ، فهذا ما لا يجوز تصوره بحال ولم يتحقق إلى اليوم !

وأما أن يتم هذا الالتقاء ، أو هذا التحديد لمدى سلطان السيادات ، عن طريق ادماجها جميعاً في ظل سيادة عالمية واحدة تمنح لدستور أممي عام ، فهذا أيضاً خيال من قبيل نظرية « التعاقد الاجتماعي » ، وإن يكن التعاقد ليس بين أفراد في هذه الحالة ، بل بين حكومات . ففي كلا الحالين لا يعدو الأمر حدود الخيال النظري العقيم الذي لا يستطيع أن يثبت أمام الواقع ، أو يتماسك عند عرضه على محك التطبيق العملي . ولا يمكن أن يحتج في مثل هذه الحال بأن دستور الولايات المتحدة الأمريكية يعد مثلاً مغرياً لهذا التعاقد الموموق بين الحكومات ، إذ أن الحالة الأولى قد تم فيها خلق حكومة المجتمع القومي خلقاً بتعاقد إرادات فردية ، أما في الحالة الثانية فان حكومة المجتمع الدولي ستخلق خلقاً بتعاقد حكومات كانت لها شخصيتها السياسية ، الأمر الذي لم يتوفر ، بتمام المعنى الاصطلاحي الحديث المقصود بكلمة حكومة ، في سلطات الولايات الثلاث عشرة التي تألفت من مجموعها حكومة اتحادية ذات نظام دستوري معين ، بعد مراحل من التطور السياسي والاجتماعي .

هذا إلى أنه فات هؤلاء المفكرين والباحثين أن الدستور في المجتمعات القومية يستلزم حالة من التماسك والاستقرار السياسي ، بله التضامن الاجتماعي و « السيكولوجي » بين أفراد المجتمع الواحد حتى يمكن أن تسري قواعده وتقدس مبادؤه إلى حد التضحية في سبيله . ومثل هذا التضامن الوثيق لا وجود له بالمجتمع الدولي ، ولن يكون له وجود ملموس في ظل الحقائق الراهنة التي لا نستطيع أن نجحد دلائلها الحاسمة .

فاذا قلنا إن حكومة عليا أو سلطة اتحادية عالمية من الميسور إنشاؤها أو تحقيقها بسبيل من التعاقد الارادي الحر بين حكومات العالم كله المشتركة في المنشآت الدولية اليوم ، وعلى رأسها هيئة الأمم ، وجدنا أن ثمة حقيقة رهيبة تحول علينا بوجهها الكالح من خلال

أشباح هذا الحلم الجميل ، وتتمثل في هذا الانشقاق المروع بين بنائين رئيسيين يتقاسمان اليوم مصير الحضارة ، ويخلقان جواً مشحوناً بالتوتر والقلق والريبة استطاعنا على تسميته بالحرب الباردة ، هذه الحرب التي بدأت تتفجر عن عدة أحداث جسام في الشرق الأقصى تنذر الانسانية وشيكاً بحرب عالمية ماحقة تندلع بين الشرق والغرب .

فالمثل الديمقراطي الحر الذي تنضوي تحت لوائه عشرات من الأمم السائرة اليوم في مدار السياسة « الانجلو أمريكية » والمنجذبة الى هذا المدار بوحي من ثقافته القائمة على المبادىء الليبرالية الحرة ، هذا المبدأ إذا استطاع يوماً أن يجند هذه الأمم كلها ليحقق بمجموع إراداتها الحرة تلك النقلة الدولية الجبارة التي تحيل نظام هيئة الأمم الحاضر إلى نظام سياسي آخر ، له سلطان الحكومة العالمية ذات الاقتدار العسكري والتنفيذي المهيمن على الحكومات المنضمة فيه وعلى مصاير ميراثها الحاضري المشترك ، فأنه لا يستطيع مع ذلك أن يجتذب إليه حكومة الاتحاد السوفيتي التي تخالف سائر هذه الأمم في جوهر النظام السياسي وفي طبيعة التوجيه الاقتصادي والاجتماعي لمقدرات وموارد الشعوب .

وما انشعابات الرأي الدائمة وأوجه الخلاف الجوهرية التي تثور من وقت لآخر حول موضوعات رئيسية وثانوية بين الكتلة السوفيتية الشرقية والكتلة الديمقراطية الغربية في جلسات مجلس الأمن وفي أدوار انعقاد هيئة الأمم ، إلا دليل بيّن وبرهان ساطع على أن طبائع الأشياء ذاتها ومنطق الحوادث في المجتمع الدولي الراهن ينحو بهذا المجتمع منحى آخر لا يتوافق البتة لأحلام هؤلاء اليوتوبيين من دعاة الدستور الدولي الواحد والحكومة العالمية الواحدة .

وإذ نسي من الأشياء شيئاً فاننا لا نملك أن ننسى تهديد الاتحاد السوفييتي تهديداً جدياً بالانسحاب من هيئة الأمم ، ومعه سائر الدول المنضوية تحت لوائه ، إذا مس حق « الفيتو » بتعديل أو تحوير ، ولو كان ذلك التحوير مقصوداً به صالح الهيئة وضمان حسن اضطلاعها بأعبائها الضخام في حفظ السلام والأمن الدوليين ، مع أن الحد من سلطان هذا الحق ومن مدى استغلاله للصالح الشخصي للدولة بات في طليعة المعضلات التي تتطلب من ساسة العالم وقادته المبادرة إلى علاجها بشجاعة وحزم يحفظان على الهيئة هيبتها ويصونان لهذا العالم الوجيل مؤسسته الدولية الكبرى . فاذا كان هذا شأن روسيا وسياستها من قضية الدائبة بحتة تهدف إلى خدمة السلام ورعاية تحرمانه ، فكيف يكون شأنها وموقفها من مشروع حكومة عالمية موحدة تسلبها سيادتها لتندمج ، وهي الوحيدة في نظامها ومنهجها الاجتماعي ، وسط كتلة أو سلطة حكومية عالمية تكون فيها سبيحة

الرأي هزيلة الشخصية إزاء غالبية ساحقة من الدول الأخرى الأعضاء في مثل هذه الحكومة؟

وانتدار حكومة كهذه على الهيئة العالمية المطلقة على مرافق السالم الاقتصادية وسياساته النقدية لمدى طليعة المهام المفروض اضطلاعها بها كوظيفة من وظائفها الرئيسية، لتجنيب العالم عدة أزماته وويلات حروبه وثوراته. فهل هذا أيضاً ميسور التحقيق في ظل الحقائق المؤلمة التي تسود المجتمع الدولي في مرحلته الراهنة والتي جعلت الاتفاقات التجارية الدولية وتوجيهات المؤتمرات الاقتصادية العالمية حبراً على ورق، ما دامت العملات النقدية لكثير من دول العالم الهامة بأوصاف مخيبة تتفاوت بين التعقيد واليسر أو بين السيولة والتعسرية؟

من الطبيعي أن الجواب على هذا لن يكون إلا النفي القاطع، فكما أن العالم منقسم اليوم على نفسه من ناحية المبادىء السياسية والمناهج الدبلوماسية والقيم الاجتماعية، فانه لا يزال منقسماً على نفسه كذلك من ناحية مذاهبه الاقتصادية وسياساته المالية والنقدية.

وخلاصة البحث في مثل هذا الموضوع تتركز في حقيقة واحدة هي أن القاعدة القانونية وحدها لا تستطيع كما ذكرنا أن تخلق نظاماً حكومياً دقيقاً وثابتاً بفضل تكامل أو تناسق أجزائه، فالسلطان في المجتمع السياسي يجب أن يكون انعكاساً أميناً لشخصيته وإرادته وتجسيداً صادقاً لضميره العام، فالمجتمعات السياسية هي التي تخلق كما قلنا الحكومات وليست الحكومات هي التي تخلق بمجرد وجودها المجتمعات السياسية. والسبب في هذا ظاهر بيّن، فلكي أن مجرد التشريع والصياغة التقنية الفنية لا يكفيان وحدهما لخلق نظام مرغوب فيه أو سلطان دائم الاستقرار، كذلك الشأن بالنسبة للقوة المسيطرة، فانها وحدها — كائناً ما كانت طبيعتها أو وصفها — لا تكفي لخلق نظام كامل ودائم.

لم تبق إذن إلا قوة المجتمع، أي قوة الرأي العام للجماعة، أو بالحري قوة الارادة الكلية للمجموعة التي تسيطر عليها مشاعر وتقاليد متجانسة. هذه القوة هي التي تستطيع وحدها خلق النظام القانوني وسلطته الحاكمة. أما سبيل الطغيان والدكتاتورية فمحفوف دائماً بالمخاطر والمصاعب، ولا تستطيع أية حكومة أو أي نظام قانوني يستند إلى مجرد القوة القاهرة أو الطغيان الغالب أن يصمد للعوارض المختلفة الناجمة عن رد الفعل الحتمي الذي يحدثه الطغيان أو القهر في نفسية المجتمع المغلوب على أمره المنكوب في حقوقه وحرياته.

وفي هذا يقول الباحث السياسي الكبير «إربك كاهلر»: «إن خلق حكومة عالمية مستندة إلى دستور عالمي كامل يكون جامع السلطات في المجتمع الدولي، عملية تشابه في عالم الأشياء الطبيعية عملية البناء المعماري، التي تتطلب عند التشييد إرساء طبقة الأساس السفلية لتقام عليها الجدران مستقيمة الأبعاد متوازية الزوايا. ومثل هذه الطبقة — أي

طبقة الأساس — تتمثل ، في المجتمعات الوطنية ، فيما سميناه بالنسيج الاجتماعي Social Tissue المتجانس الذي يخلق عناصر الوعي الجمعي ، وهو الوعي الذي تصدر عنه الإرادة العامة المرجعة للسلطات في المجتمع . فأين هي هذه الطبقة ، أو أين هو هذا النسيج ، الاجتماعي المتجانس في المجتمع الدولي ؟ نعم إن المجتمع الدولي لا يزال غير بأدوار نشوئه الأساسية ، فمن غير الطبيعي إذن أن تتوضح خيوط هذا النسيج ، وهذا المجتمع لا يزال في بداية تكوينه ، وهذا حق ، ولكن من الحق أيضاً أن الطريقة أو الأسلوب الذي تنسج به النظم الدولية لا تزال طريقة ناقصة بعيدة كل البعد عن أن تساهم في خلق مثل هذا النسيج بله توضيحه وتأكيد عراه في الأمد الزمني المعقول .

فإذا كانت أسس هذا المجتمع التي تثبت وجوده ما زالت تعوزنا ، فلا أقل من أن نحول تيار جهودنا وأنظارنا عن الخيالات والمثاليات البعيدة ، لنكتفي بما في يدنا في عالم الواقع فنعكف على اصلاح وصقل هذا « البرلمان الدولي » الناشيء ذي الدستور الأعرج . هذا البرلمان الممثل في « هيئة الأمم » بسائر وظائفها السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، كي نرأب من بنائه تلك الثغرات المميتة ومواضع النقص الأساسية التي كشفت عنها التجارب الأخيرة المرة ، حتى يستقيم لنا النظام بكامله » .

ترى هل اهتدى ساسة العالم من ديمقراطيين وشيوعيين واشتراكيين إلى هذه الحقيقة وهل زالم تركيا الخيال والنظريات أو قل الأنانية والتعصب جانباً ، وعكفوا بجد وصدق على اصلاح نظام الهيئة الحالي وتعديل نظامها الناقص بما يتفق وروح الحق والعدل في ظل هذا الواقع وظروفه لتساهم في خلق « نسيج اجتماعي متجانس » لمجتمع دولي يتضامن أبداً في احترام عقائد الشعوب ومذاهبها الخاصة في التنظيم السياسي والاجتماعي ، طالما أنها تهدف الى غرض سام ومرمى مشترك ، وهو المشاركة الفعالة ، وبنية خالصة ، في بناء مجد الحضارة وتقديس ميراثها العام بكل قيمه ومثله ، وضمان السلام والحرية والرفاهية الاقتصادية للشعوب صغيرها وكبيرها على حد سواء ، أم أن حرباً عالمية أخرى لا بدّ من نشوبها ، كائنة ما كانت أهوال تناتجها ، كي تتم هذه النقلة التي تنقذ هذا المجتمع الدولي من حالة التفكك والانحلال الراهنة وتحقق له التكتل والوحدة الكفيلتين بمناصرة نظمه العالمية العادلة الحرة ، ورعاية ميراثه الحضاري المشترك ... عندئذ نستطيع أن نوقن بامكان خلق رأي عالمي حر يكون في مقدوره أن يتبين من هدي وبصيرة أي شعوب الحضارة هو المسيء لها عن عمد وسوء قصد لنصرة صالحه الخاص ، وأيها هو الحفيظ على جلال الحق وحامي الذمار والحرمات .

ترى هل نستطيع أن نقول إن تيار الحوادث وموجة التطور تتجه نحو هذا الاحتمال الأخير .